

الدستوري المتمثل في المساواة والتقييم وممارسة الرقابة إزاء العمل الحكومي، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في إغناء مسار الديمقراطية في بلادنا من خلال التحري والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الإختلالات التي قد تشوبها. ومن جهة يحاول المجلس الأعلى للحسابات جاهدا المساهمة في تحسين وترشيد التدبير العمومي وفي إشاعة ثقافة الإدلاء بالحساب من خلال ممارسة كافة الإختصاصات التي أوكلها له الدستور والقانون.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أصدر المجلس الأعلى للحسابات مؤخرا تقريره السنوي عن سنة 2015، وقد تشرفت برفعه إلى جلالة الملك نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان.

ودون سرد مختلف الأنشطة، فإن التقرير السنوي الذي قام المجلس بنشره قد تم وضعه على موقعه الإلكتروني، كما يوجد رهن إشارتكم ملخصا له يقدم هذه الأنشطة بكل تفصيل.

كما وضع المجلس الأعلى للحسابات بين أيديكم بتاريخ 22 ماي تقريرا حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2014 وتصريحا عاما بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة.

ونأمل أن يسهم التقرير في إغناء مناقشاتكم وأن تولوا دراسة مشروع قانون التصفية العنيفة والأهمية اللازمتين، أعلم أنكم وافقتم عليه اليوم في مجلس النواب أتكم على مجلس المستشارين.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إعمالا للفصل 147 من الدستور الذي ينص على أن المجلس الأعلى للحسابات يتولى ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، اسمحو لي أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية لسنة 2016 بناء على المعطيات الحساسة المتوفرة لتلك السنة.

وكما تعلمون يعد قانون المالية لسنة 2016 الأول الذي تم اعتماده في ظل القانون التنظيمي للمالية الجديد، والأخير في الولاية الحكومية 2012-2016.

وحسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية تتجلى أهم إنجازات المالية العمومية لتلك السنة في العناصر التالية:

أولا، تحسن المداخيل العادية بما يناهز 7.8 مليار درهم، إثر ارتفاع المداخيل الجبائية أساسا وخاصة بالنسبة للضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة الداخلية للاستهلاك.

كما ارتفعت موارد الحقوق الجمركية بتقريبا 1.3 مليار علاقة بتزايد الواردات الخاضعة للضريبة وبتكثيف عمليات المراقبة، أما موارد المساعدة الخارجية، فقد تزايدت بما يناهز 4 مليار ديار الدرهم حيث بلغت 7.2 مليار درهم، في حين تراجعت موارد الاحتكار المتأتية من المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة بما يناهز 770 مليون درهم.

محضر الجلسة التاسعة والتسعين

التاريخ: الثلاثاء 09 شوال 1438 هـ (4 يوليو 2017م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وأربع عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة مساء والدقيقة السادسة والخمسين.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة، تخصص للاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس برسم سنة 2015.

السيد الحبيب المالكي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. افتتحت الجلسة.

السيد رئيس مجلس المستشارين،
السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، يقدم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، عرضا عن أعمال المجلس.

الكلمة للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فليتفضل مشكورا.

السيد إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

أنتشرف بالحضور أمام مجلسكم الموقر، لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وتعتبر هذه اللحظة محطة أساسية للتعاون بين المؤسسات الدستورية بحيث تتيح للمؤسسة التشريعية أخذ فكرة وافية عن عمل الجهاز الأعلى للرقابة على المالية العامة بما يساعد مؤسستكم الموقرة على القيام بدورها

لا يزال مرتفعا مما يزيد من التحويلات المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية، ويضع المقاولات المتعاملة معها في وضعية صعبة.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية لسنة 2016، نسجل تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات، الذي انتقل من 21.1 مليار درهم و2.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 إلى 44.5% و4.4% من الناتج الداخلي الخام ما يعني أنه تضاعف خلال السنة الواحدة متأثرا بعوامل أذكر البعض منها أو أهمها:

أولا، ارتفاع عجز الميزان التجاري لأول مرة منذ ثلاث سنوات بنسبة عالية بلغت 19.3% نظرا لتزايد وتيرة الواردات بنسبة 9.5%، في حين انحصر نمو الصادرات في 2.5% على الرغم من الأداء الجيد للصادرات المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب؛

ثانيا، تراجع مداخيل الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تقريبا 33 مليار درهم سنة 2016 مقابل تقريبا 40 مليار 39.92 في السنة التي سبقتها أي بانخفاض وصل تقريبا 7 ديال المليار أو 17%؛

ثالثا، هناك تحسن نسبي لمداخيل الأسفار وكذا بالنسبة لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تزايدت تقولوا ارتفعت ب4 ديال المليار ديال الدرهم.

وقصد الحد من إختلالات الحسابات الخارجية، ونظرا للميزانيات الهامة التي ترصد سنويا للإستثمار، خصوصا لتمويل الإستراتيجيات القطاعية، يوصي المجلس بتعبئة كل الطاقات قصد استفادة بلدنا من الفرص التي يتيحها تطور التجارة العالمية عبر تنمية وتنويع العرض التصديري والسياحي، وكذا الرفع من نسب الإندماج الصناعي والزيادة في القيمة المضافة المحلية والتحكم في الواردات عبر الإعتماد بالسوق الداخلية وبالتالي المساهمة في تقليص العجز المتفاقم الذي يعرفه الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان الأداءات وتحسين احتياطياتنا من العملة الصعبة.

كما يجب إعادة النظر في التدابير التحفيزية الموجهة للمقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة منها باعتبارها المصدر الأول وفاعلا هاما في المبادلات الخارجية للمملكة وفي إحداث وخلق فرص الشغل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في إطار مهامه المتعلقة بتقديم المساعدة للبرلمان، طبقا للفصل 148 من الدستور، ويطلب من السيد رئيس مجلس النواب، سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن قام بمراقبة بعض الحسابات الخصوصية للخبزينة، وقد أبرزت هذه المهمة العديد من الإختلالات، حيث كانت موضوع نقاش مثير مع السادة النواب أعضاء لجنة مراقبة المالية العمومية، لجنة نشيد بتعاملها الإيجابي مع تقارير وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات.

وعلاقة بنفس الموضوع، ومن خلال دراسته لبنية قانون المالية السنوي، يلاحظ المجلس أن تدير الحسابات الخصوصية تشويه العديد من الإختلالات ومن أهمها.

وفما يتعلق بالنفقات العادية والتي بلغت 201 مليار درهم، فقد سجلت شبه استقرار لحجمها الإجمالي، على أساس أن كتلة الأجور بلغت ما يناهز 104.3 مليار درهم بزيادة قدرها مليار و400 مليون درهم، وبقيت في حدود 11% من الناتج الداخلي الخام.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمات الدولة كمشغل في أنظمة التقاعد والتغطية الصحية وكذا حصة الأجور في إمدادات الميزانية العامة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والاجتماعية، فإن إجمالي النفقات الفعلية للموظفين يرتفع إلى 130.8 مليار درهم بزيادة قدرها 6 ملايين درهم ويصل إلى 13% من الناتج الداخلي الخام.

أما التحويلات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الحسابات الخصوصية للخبزينة، فقد بلغت 22.5 مليار درهم عوض 18.8، وفي المقابل تراجعت نفقات المعدات والخدمات وفوائد الدين بمستويات ضعيفة. ومن جانب آخر بلغت تكاليف المقاصة ما يناهز 14.1 مليار درهم، أي تقريبا نفس مستوى الأداءات لسنة 2015، كما نسجل تزايد نفقات الإستثمار والتي بلغت 63.2 مليار درهم بارتفاع يناهز 4.5 مليار درهم.

واعتبارا لهذه المعطيات فقد سجل تنفيذ ميزانية 2016 عجزا للخبزينة قدره 40.56 مليار درهم أي ما يعادل 4.1% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 3.5% الذي كان متوقعا في قانون المالية و4.2 المسجل في سنة 2015.

وفي تقييمه لوضعية عجز الميزانية، يرى المجلس الأعلى للحسابات ضرورة مراجعة المنهجية التي تعتمدها الحكومة في احتساب نسبة العجز انسجاما مع مبدأ الصدقية كأحد المستجندات التي أتى بها القانون التنظيمي الجديد المتعلق بقوانين المالية.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن حجم العجز حسب المنهجية المعمدة لا يأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات، كالديون المستحقة على الدولة لفائدة المقاولات برسم دين الضريبة على القيمة المضافة والديون المترتبة عن فائض الأداءات برسم الضريبة على الشركات، وكذا تلك المتعلقة بالخدمات الطبيعية التجارية والتي لم يتسن للدولة القيام بسدادها.

فعلى سبيل الإشارة يتبين من خلال المعطيات المتوفرة لدى الإدارة العامة للضرائب أن إجمالي الديون المستحقة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية وصل في نهاية سنة 2016 إلى 24.5 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة وحدها، و7 مليار درهم في شكل متأخرات للأداء وتم هذه الديون على وجه الخصوص 6 مقاولات عمومية هي: الجمع الشريف للفوسفاط، شركة الطرق السيارة بالمغرب، المكتب الوطني للماء والكهرباء، المكتب الوطني للسكك الحديدية، المكتب الوطني للمطارات، شركة الخطوط الملكية المغربية.

وعلى الرغم من مجهود الإدارة العامة للضرائب لتصفية جزء من هذه المتأخرات يقدر تقريبا 5 ديال المليار 4.9، فإن الحجم الإجمالي لهذه الديون

يبلغ 272.4 مليار حيث انتقلت نسبته في الناتج الداخلي الخام من 49% سنة 2010 إلى 64.8.

وفي نفس الاتجاه، عرف حجم الدين العمومي تفاقما في نفس الفترة بقيمة 384.6 مليار حيث ارتفع من 59.4% إلى 38.9.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن المديونية واصلت وتيرتها المتسارعة على الرغم من الظرفية المواتية خلال الأربع سنوات الأخيرة والتي تميزت بتناهي موارد المنح الخارجية وبتراجع الأسعار العالمية للطاقة والمواد الأساسية وانعكاساتها الإيجابية على نفقات المقاصة التي انخفضت نسبتها في الناتج الداخلي الخام من 6.5% سنة 2012 إلى 1.4% في السنة الماضية.

واعتبارا لذلك، فإن المجلس الأعلى للحسابات يوصي بضرورة مضاعفة الجهود قصد الحد من حجم الدين العمومي والتحكم في النفقات ونسبة عجز الخزينة، وكذا السعي نحو الرفع من الموارد خاصة الجبائية منها عبر إصلاح ضريبي شامل ومتوازن يتوخى العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات النائبات السادة النواب والمستشارون المحترمون،

يخضع موضوع ديمومة أنظمة التقاعد منذ عدة سنوات باهتمام بارز لدى السلطات العمومية، ونظرا لحجم المخاطر التي تمثلها هذه الأنظمة بالنسبة للمالية العمومية، اسمحوا لي أن أعود مجددا إلى هذا الموضوع.

وأود أولا التأكيد على أهمية الإصلاح الأخير الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر أكتوبر 2016، وفي نفس السياق يسجل المجلس أهمية إحداث نظام للتغطية الصحية والذي يشمل الأشخاص غير المأجورين اعتبارا للمزايا التي سيقدمها هذا الإصلاح لفائدة شرائح واسعة من المواطنين، لكن من خلال دراسة مضامين الإصلاح الذي اقتصر على نظام المعاشات المدنية، يتضح أنه لم يأت بحلول جذرية للإختلالات الهيكلية التي تعرفها أنظمة التقاعد في المغرب بشكل عام ونظام المعاشات المدنية بشكل خاص.

وفي نظر المجلس الأعلى للحسابات تتلخص أهم عوامل اختلال نظام المعاشات المدنية فيما يلي، -تدهور المؤشر الديموغرافي، حيث بلغ عدد النشيطين 2.24 بالنسبة لكل متقاعد واحد خلال سنة 2016، في حين كان هذا المؤشر 6 مقابل متقاعد واحد سنة 2000، كما لم يتم التوجه إلى توحيد سن التقاعد في القطاع العام، حيث أصبح السن القانوني للإحالة على التقاعد محددًا في 63 سنة بموجب الإصلاح بالنسبة لموظفي الدولة، في حين سيظل مستخدمو المؤسسات العمومية يحالون على التقاعد في 60 سنة وهو ما سيشكل أمرا غير طبيعي داخل مكونات نفس القطاع العام، كما لم يتضمن الإصلاح إمكانية منح الأشخاص الذين يلتحقون بأسلاك الوظيفة العمومية في سن متأخر نسبيا ويرغبون في تمديد حياتهم المهنية، وبالتالي الزيادة في عدد سنوات مساهمتهم في النظام قصد الاستفادة من

أولا، تنامي هذه الحسابات التي يبلغ اليوم عددها 74 حساب، وذلك على الرغم من تقليص فئاتها بمقتضى القانون التنظيمي للمالية وترشيد بعضها من خلال مقتضيات قوانين المالية للسنوات الأخيرة؛

ثانيا، تشمل بعض حسابات الخزينة جزء من نفقات الاستثمار والتسيير المتعلقة باختصاصات الوزارات المعنية وهي تمثل في الواقع وسائل ميزانية إضافية تتوخى الإدارات المعنية من خلالها الاستفادة من المرونة التي تتيحها مساطر الحسابات الخصوصية، لا سيما في مجال ترحيل الاعتمادات إلى السنة الموالية؛

ثالثا، يتوفر جزء من هذه الحسابات على أرصدة مرتفعة بصفة بنيوية، متأتية أساسا من الأرصدة المرحلة من سنة لأخرى، حيث بلغت أرصدها عند نهاية سنة 2016 ما يزيد عن 122.7 مليار ديارال درهم، ويؤشر حجم الأرصدة على ضعف البرمجة وعدم تتبع العمليات المتعلقة بها ويطرح تساؤلات حول الدلالة الميزانية والمحاسبية لهذا الصنف من الإعتمادات.

ومن المفارقات التي نسجلها بهذا الخصوص، أن هناك حسابات ذات طابع اجتماعي تتوفر على أرصدة مهمة لكنها غير مستعملة، وفي المقابل هناك حاجيات ملحة ومستعجلة في المجالات الاجتماعية تواجه إكراهات في التمويل، ونذكر من ضمن هذه الحسابات على سبيل المثال لا الحصر الأرصدة المتوفرة في صندوق التماسك الاجتماعي: 8.9 مليار درهم، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية: 1.8 مليار، الحساب الخاص بالصيدلية المركزية: 1.9 مليار، صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات: 2.9 مليار، صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات: 3.5 مليار، وحصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة: 4.4 مليار درهم.

وبالإضافة إلى النقص المسجل على مستوى البرمجة وضعف وثيرة صرف الاعتمادات، فإن وضعية الحسابات الخصوصية تستلزم في نظر المجلس معالجة إشكالية تزايد أعدادها وترشيد حكومتها والتقييد بالضوابط التي ينص عليها القانون التنظيمي للمالية بخصوص إحداثها وقواعد تديرها، ووضع معايير صارمة تحد من اللجوء إلى هذه الحسابات وتمكن من الاحتفاظ على وظائفها الاستثنائية.

حضرات السيدات السادة النواب والمستشارون المحترمون،

بخصوص وضعية الدين، فقد واصل دين الخزينة وثيرته التصاعدية، إذ ارتفع من 629 مليار درهم عند نهاية 2015 إلى 657 مليار درهم سنة 2016. مسجلا مديونية إضافية بأكثر من 28 مليار درهم، وقد تم اكتتاب هذا المبلغ أساسا على مستوى السوق الداخلية في حدود 26 مليار درهم.

وفما يخص الدين العمومي بما في ذلك الدين الذي يستفيد من ضمان الدولة، فإن حجمه عرف ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 810.9 مليار درهم إلى 850.5 مليار درهم أي بارتفاع قيمته 39.6 مليار درهم. ويسجل المجلس المنحى التصاعدي للمديونية خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل الإشارة تزايد حجم الدين الخارجي للخزينة في ما بين 2010 و2016 بما

ولهذا، فإن المجلس يؤكد على أهمية توسيع مجال الإصلاحات لكي تشمل مجموع أنظمة التقاعد، وذلك لأجل تحسين توازنها والرفع من أفق ديمومتها، وكذا تحقيق تقارب تدريجي بين أنظمة التقاعد يسهل من إدماجها على المدى المتوسط والبعيد.

كما يؤكد المجلس على تبني مقاربة شمولية من خلال اعتماد قانون إطار بالتوافق مع مختلف الجهات المعنية من حكومة، فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، يمكن من تحديد توجهات ومراكز الإصلاح لمجموع أنظمة التقاعد ويضع الجدول الزمني لتفعيله.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

بخصوص المهام الرقابية التي أشرف المجلس على الانتهاء منها، أود أن أشير إلى مهمة مراقبة صندوق الإيداع والتدبير، وكما تعلمون، فإن هذه المؤسسة تنشط في ثلاث مجالات حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني وهي الادخار والاحتياط، البنك، المالية والتأمين، التنمية الترابية. وقد قام المجلس بافتتاح عدة جوانب في تسيير المؤسسة العمومية ووقف على مجموعة من الملاحظات تخص الحكامة والتدبير الاستراتيجي واحداث وقيادة الشركات التابعة لهذه المؤسسة وتعبئة واستثمار الموارد.

وعلى صعيد آخر، قام المجلس برمجة مهمات رقابية تخص شركات تابعة لصندوق الإيداع والتدبير ومن بينها مراقبة الشركة الإستثمارية FIPAR Holding التي تقوم بتدبير المحفظة المالية للصندوق وكذا شركة MEDZ التي تنشط في مجال تهيئة وتوفير المناطق الصناعية، ويعتزم المجلس نشر التقارير المتعلقة بهذه الهيئات قبل نهاية السنة الجارية.

ومن بين المهمات الجاري تنفيذها حاليا، أشير إلى المهمة الرقابية التي يقوم بها المجلس لدى مقابلة عمومية ذات البعد الوطني والدولي ويتعلق الأمر بالجمع الشريف للفوسفاط، وتنكب هذه المهمة أساسا على النشاط المعدني للمكتب، بما في ذلك مراحل استخراج الفوسفاط، معالجته عن طريق الغسل والتعويم، وكذا نقله عبر القطار أو عبر الأنبوب من أماكن الإستخراج إلى الوحدات الكيماوية أو نحو الموانئ للتصدير.

ويتم التركيز في هذه المهمة على تقييم مدى نجاعة الطرق والوسائل والمعدات المستعملة ومدى احترامها للبيئة في أفق اقتراح توصيات لتحسينها، وتوجد هذه المهمة في مراحلها الأخيرة وستليها مهمات أخرى ستتكبد على الشق الصناعي وكذا مجالات التوزيع والتصدير والنقل واللوجستيك والشراكات ذات طبيعة تجارية للمكتب الشريف للفوسفاط.

كما يقوم المجلس حاليا بمهمة رقابية لدى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تتناول أساسا موضوع إنتاج الطاقة الكهربائية وبصفة خاصة الإنتاج عن طريق العقود الامتيازية واستثمارات المكتب في مجال إنجاز المحطات الكهربائية بالإضافة إلى تشخيص وتقييم عام مالية المؤسسة.

وتأتي هذه المهمة الرقابية في سياق التحولات الكبرى والمهيكلية التي يعرفها مجال إنتاج الطاقة الكهربائية على الصعيد الوطني، من بينها تنفيذ

معاش كامل مما يستوجب 40 سنة من المساهمة، وهذا الإجراء الذي يندرج في إطار تكافؤ الفرص، قد يهم خاصة الأشخاص الذين يزاولون اختصاصات تتطلب مسارا جامعيًا أطول كالأساتذة الجامعيين، الأطباء، خريجي المعاهد العليا، الدكاترة إلى آخره.

ونظرا لعدم التناسب بين المساهمات والمعاشات، ستبقى موارد النظام غير كافية لتمويل أداء المعاشات، فعلى سبيل المثال تدل النتائج النهائية لسنة 2016 على أن حجم المعاشات المؤداة les prestations, les retraites وصل إلى 21.27 مليار درهم، في حين بلغ مجموع الاشتراكات المستوفاة (les cotisations) 16,51 مليار درهم مما يترتب عنه عجز تقني بلغ 4.76 مليار درهم برسم هذه السنة.

وخلال الفترة ما بين 2017 و2020، سيظل العجز التقني يتراوح ما بين 4 و5 مليار درهم سنويا، وسيكون مستوى مردودية الاحتياطات غير كافي لسد هذا العجز.

وتلخص كل التوقعات الاكتوارية على أن ارتفاع التزامات النظام اتجاه المتقاعدين الحاليين وفي المستقبل ستبقي أكبر من ارتفاع الموارد، وذلك راجع إلى عدة أسباب أذكر منها:

- نسبة التعويض التي ستظل غير متناسبة مع نسبة المساهمات؛
- نسبة الإعفاء الضريبي المرتفعة المطبقة على معاشات التقاعد والتي ما فتئت ترتفع منذ سنوات حيث وصلت إلى 40 و55%؛
- وثيرة الترقية في الوظيفة العمومية وما يترتب عنها من ارتفاع لفئة الموظفين الذين يرتبون كأطر حيث انتقلت حصة الأطر في فئة المتقاعدين من 12% سنة 2009 إلى 38% سنة 2005 وأزيد من 50% سنة 2015؛

- هناك كذلك التزايد المضطرد على طلب التقاعد النسبي، حيث تم الاحتفاظ بنفس المقتضيات بالنسبة للموظفين الذين راكوا 30 سنة من العمل أو أكثر، حيث يمكنهم الاستفادة من التقاعد النسبي إذا رغبوا في ذلك دون الموافقة المسبقة للإدارة وتصرف المعاشات فور إحالتهم على التقاعد، وليس عند بلوغ السن القانوني عكس ما هو معمول به في أنظمة أخرى سواء داخل أو خارج المملكة؛

كما لم يحدد الإصلاح سقفا للنظام بالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تقريب نظام المعاشات المدنية من نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد ويشكل خطوة هامة في أفق إحداث قطب عمومي للتقاعد ويخفف من التزامات وديون النظام على المدى الطويل.

إن الإصلاح المعتمد لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، وإن كان ملحا ومستعجلا، إلا أنه يظل غير كاف، ولا يمكن أن يشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي.

الرئيسية للتدبير المالي والإداري للشركة.

ومن خلال تحليل مؤشراتنا المالية، يتضح أن الشركة لا تتوفر على مستوى قار من عائدات الإستغلال الذاتية المتأتية من الخدمات والإستشارات في مجال الهندسة، وتظل مرتبطة بمستويات مبيعات الأراضي التي تملكها والتي تعد المصدر الرئيسي لمواردها، إلى جانب الدعم المالي السنوي الذي تحصل عليه من وزارة السياحة وهو 19.7 مليون درهم.

وبعد مرور 8 سنوات على إنشائها، يتبين أن هذه الشركة بالنظر إلى النتائج التي أنجزتها في مجال تشجيع الإستثمار لم تتمكن من تطوير نشاط ترويجي حقيقي يمكنها من المساهمة الفعالة في الأنشطة الترويجية للإستثمار في القطاع السياحي.

كما قام المجلس بمراقبة تسيير وزارة السياحة والتي همت طرق وضع المخططات وتنزيل إستراتيجية السياحة حيث تم التركيز على رؤية 2010-2020، وتقييم آليات حكامه وقيادة إستراتيجية سياحية على الصعيدين الوطني والمحلي، وقياس مستوى إنجاز عقود البرامج الجهوية. وبعد استنفاد المرحلة التوجيهية مؤخرا، فإن التقرير النهائي المتعلق بهذه المهمة يوجد حاليا في مرحلة الإعداد من أجل النشر.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

قد لا يتسع المقام لعرض جميع المهام والأشغال التي قام بها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات خلال السنة المنصرمة بما في ذلك الأنشطة القضائية وغير القضائية، لذلك فإن الوثيقة التي ستوزع عليكم تتناول بالتفصيل أهم هذه الأشغال، وسأقتصر على تناول المهام المرتبطة بالسياسات العمومية في بعض القطاعات ذات الصبغة الاجتماعية.

فعلى غرار السنوات السابقة أولى المجلس أهمية بالغة للقطاعات الاجتماعية اعتبارا لدورها في تحسين ظروف عيش الساكنة وذلك بغية الوقوف على الوضعية الحقيقية للخدمات العمومية ورصد مكان الإختلالات التي قد تشوبها، وهكذا ركز المجلس بتعاون مع المجالس الجهوية للحسابات أشغاله على قطاعات الصحة والتربية والتكوين.

فيما يخص قطاع الصحة، أولى المجلس اهتماما خاصا للجانب الميداني في توفير هذه الخدمة العمومية، حيث قام بمراقبة عدة مستشفيات جهوية وإقليمية عبر ربوع التراب الوطني، ووقف على مجموعة من النقائص تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والبرمجة، وعملية تدبير المواعيد، والبنائات والتجهيزات، وتشكل هذه النقائص عائقا حقيقيا أمام تقديم خدمة صحية عمومية بالجودة المطلوبة.

فعلى مستوى التخصصات الطبية المفروض توفرها في المؤسسات الاستشفائية حسب المتطلبات التنظيمية الجاري بها العمل، لاحظ المجلس أن المراكز الصحية لا توفر جميع الخدمات التي يمكن اعتبارها ضرورية وأساسية بالنسبة للمواطنين والمواطنات، فعلى سبيل المثال سجل المجلس

عقد البرنامج بين الدولة والمكتب وما وأكبه من صعوبات على مستوى تمويله من طرف الدولة، وكذا إطلاق عملية الإنتقال الطاقى من خلال إعطاء الأولوية لبرامج إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقات المتجددة وتحويل هذا الإنتاج إلى الوكالة المغربية للطاقة المتجددة "MASEN" وما سيترتب عن ذلك من انعكاسات على مستوى المهام الجديدة للمكتب في مجال الإنتاج.

وقد بلغت هذه المهمة مراحلها النهائية حيث سينشر التقرير المتعلق بها حالما يتم إنجاز المسطرة التوجيهية مع المكتب المذكور.

وضمن مهامه الرقابية للمؤسسات والمقاولات العمومية، نشر المجلس في تقريره السنوي الأخير أهم الخلاصات المتعلقة بمراقبة المكتب الوطني للسكك الحديدية، وتتجلى أهم الإختلالات التي تعرفها هذه المؤسسة في حجم مديونيتها وعلاقتها التعاقدية مع الدولة، وخلال الفترة ما بين 2009-2016 رآم المكتب حجما مرتفعا من الديون، حيث بلغت مع نهاية السنة ما يناهز 32 مليار درهم، بمعدل نمو متوسط يفوق 10% سنويا. وفي المقابل، تسجل الحصيلة الحسابية للمكتب عند نهاية السنة ديونا لفائدة المكتب إزاء الدولة تصل في مجملها إلى 7.13 مليار درهم ويتعلق الأمر بالديون التالية:

- الضريبة على القيمة المضافة، حيث بلغت قيمة هذه الضريبة القابلة للخخص 3.4 مليار درهم؛

- مستحقات اجتماعية تم صندوق التقاعد بلغت 654 مليون درهم؛

- نفقات تتعلق بمشروع طنجة المتوسط والقطار الفائق السرعة بمبلغ يصل إلى 3.08 مليار درهم.

ومن النتائج السلبية المترتب عن هذا الوضع، تفاقم عجز السيولة التي يعاني منها المكتب والذي بلغ 5.2 مليار درهم عند نهاية شهر فبراير، حيث يضطر المكتب لتمويله اللجوء إلى الاقتراض مع ما ينجم عن ذلك من تكاليف تؤثر سلبا على مستوى أمواله الذاتية ناهيك عن التأخر الحاصل في تسديد ما بذمته اتجاه المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتي يوجد العديد منها في وضعية أقل ما يمكن أن أقول وضعية صعبة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إلى جانب المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الصبغة الإستراتيجية، قام المجلس بعدة مهام رقابية في القطاع السياحي شملت المكتب الوطني المغربي للسياحة سنة 2013، الشركة المغربية للهندسة السياحية سنة 2015، وزارة السياحة سنة 2016، وبالنسبة للشركة المغربية للهندسة السياحية التي أنشئت سنة 2007. ركزت مهمة المراقبة بشكل خاص على المهن الرئيسية للشركة والتي تتعلق إجمالا بدراسات الهندسة السياحية وتشجيع الإستثمار، كما تم كذلك تقييم أداء الشركة بخصوص الأنشطة الموروثة عن شركتي تهيئة خليجي أكادير وطنجة، وكذا فحص الجوانب

يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من 90%.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

خصص المجلس مجموعة مهمة من أشغاله لقطاع التربية والتكوين المهني والتعليم العالي، سواء على مستوى الوزارات أو على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أو الكليات المتعددة التخصصات، وإضافة إلى قيام المجلس بنشر خلاصات المهات التي أنجزها في هذا الإطار، فإني أود التركيز على موضوع أساسي أثاره المجلس مؤخرا بواسطة مذكرة استعجالية تتناول ظروف الدخول المدرسي لموسم 2016-2017.

وكما لا يخفى عليكم، حظي الدخول المدرسي لهذه السنة باهتمام خاص، حيث أثار عدة انتقادات، سواء من طرف الرأي العام أو المجتمع المدني ومختلف وسائل الإعلام، وتتناول المذكرة الإستعجالية والتي نشرها المجلس قبل أسبوعين، العوامل التي كانت مصدر هذه الإختلالات كما تورد العديد من التوصيات في هذا الشأن.

ومن أهم ما لاحظته المجلس في هذا الصدد، أن الوزارة الوصية لم تتمكن من توفير الموارد البشرية اللازمة لتغطية حاجيات المنظومة التربوية، مما حدا بها، بضعة أسابيع بعد انطلاق الموسم الدراسي إلى اللجوء إلى التوظيف بالتعاقد مع عدد كبير من الأطر أسندت إليهم مهام التدريس، مما أثر سلبا على ظروف تدرس التلاميذ خلال هذه السنة.

وقد سجل المجلس بهذا الخصوص، مفارقات غير طبيعية. فمن جهة هناك خصائص في هيئة التدريس، وفي نفس الوقت هناك فائض بمختلف الأسلاك التعليمية، ويعتبر تواجد الفائض والخصائص في هيئة التدريس إشكالية بنيوية ومألوفة تتميز بها المنظومة التربوية ببلادنا.

فحسب معطيات الخريطة المدرسية المعدلة المتعلقة بالموسم الدراسي 2016-2017 والتي تم إعدادها في شهر يوليو 2016، بلغ الخصاص على المستوى الوطني وبمختلف الأسلاك التعليمية ما مجموعه 16.700 مدرس. وفي المقابل تشير نفس الخريطة المدرسية المعدلة إلى وجود فائض في هيئة التدريس، يصل إلى أكثر من 14.000 مدرس على المستوى الوطني 47% منهم يتواجدون بالسلك التأهيلي.

ومن خلال الزيارات الميدانية تم الوقوف على الانعكاسات السلبية لهذا الخصاص، حيث نتج عنه اتساع ظاهرة الاكتظاظ، إذ بلغ عدد التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في أقسام مكنتة، ما يقرب من 2.240.000 تلميذ من أصل تقريبا 5.940.000 تلميذ. وهاد التلاميذ يتكدسون فيما يقرب من 50.000 قسم، وذلك على اعتبار أن الوزارة تعتمد كؤشر للاكتظاظ معدل 40 تلميذ في القسم الواحد.

وموازاة مع الأقسام المكنتة، هناك مجموعة من الأقسام المخففة التي لا يتجاوز عدد التلاميذ بها 24 تلميذ في القسم، وقد بلغ عددها ما يقارب 81.000 قسم، يتمركز جلها في الوسط القروي وأساسا على مستوى

على مستوى بعض المراكز الاستشفائية الإقليمية بمدن كبرى غياب تخصصات عديدة من قبيل أمراض الأذن، الحلق، الحنجرة، جراحة الفك، الوجه، الأمراض العقلية، وكذا غياب الخدمات العلاجية في مجال الإنعاش، كما لوحظ على مستوى بعض المستشفيات المحلية عدم اشتغال مصالح الجراحة أو تلك المختصة بطب الأطفال، وينتج عن هذه الوضعية في جميع الحالات ضرورة تنقيح المرضى إلى مستشفيات أخرى لتلقي العلاجات.

وعلى مستوى الموارد البشرية، تم تسجيل نقص في الموارد البشرية الشبه طبية، وينظر هرم أعمار هذه الفئة بتفاقم الوضع القائم والذي يصل الآن ببعض المصالح إلى ممرض واحد لكل 60 سرير، وينتج عن هذا الخصاص تأثير سلبي على استغلال بعض التجهيزات على الوجه الأمثل وضعف في إنتاجية بعض المصالح الطبية كالوحدات الجراحية، ويعزى هذا النقص إلى بلوغ عدد من الممرضين سن التقاعد أو استفادتهم من التقاعد النسبي، وكذا تغيير عدد من الممرضين إطارهم الإداري الأصلي بالإطار الإداري المتعلق بالمصرفين.

وفيما يتعلق بتدبير المواعيد، فقد تم من خلال فحص سير عمل التطبيق المعلوماتي المسمى "موعدي" المعتمد تدبير مواعيد المرضى تسجيل آجال طويلة في بعض التخصصات كالجراحة العامة، أمراض الغدد، السكري، أمراض الجلد حيث وصلت في المعدل ما بين 4 أشهر و7 أشهر ببعض المستشفيات، كما سجل طول المواعيد الخاصة بفحوصات الكشف بالصدى التي وصلت في بعض الحالات إلى 5 أشهر، وبالنسبة لبعض التخصصات فإن مواعيد الكشف الطبي العادي simple consultation قد تستلزم آجال طويلة حيث تصل في بعض الأحيان إلى 10 أشهر بالنسبة مثلا لتخصص طب العيون، وتعود هذه الحالة بالأساس إلى المنهجية المتبعة في برمجة الكشوفات التي تقتصر غالبا على فترة زمنية واحدة خلال الأسبوع بالنسبة لكل أخصائي كما هو الشأن بالنسبة للتخصصات التالية: الأمراض الجلدية، أمراض الغدد، الصماء، أمراض الجهاز الهضمي، أمراض النساء، أمراض الدم، أمراض القلب، وطب العيون.

أما بالنسبة للتجهيزات، فقد سجل عدم تشغيل العديد من الأجهزة البيوطبية المقتناة وضعف أو غياب أعمال الصيانة، الشيء الذي يؤثر سلبا على سير المصالح الإستشفائية وعلى جودة الخدمات الصحية المقدمة.

وفيما يتعلق بالموارد المالية، فإن المراكز الإستشفائية تعاني من عدة مشاكل تحول دون تحقيق مداخيل ذاتية تمكنها من تغطية نفقات تسييرها، وبالتالي فهي تعتمد بشكل كبير على مالية الدولة، وتعزى هذه الوضعية إلى الإختلالات المرتبطة بتدبير الفوترة وتحصيل المداخيل، إذ لوحظ في عدة حالات عدم فورة الخدمات المقدمة وعدم استيفاء المداخيل، سواء من الهيئات المكلفة بنظام التغطية الصحية الإجبارية أو شركات التأمين، حيث مثلا لا تتعدى حصة المستشفيات العمومية، بما فيها المراكز الإستشفائية الجامعية، 5 إلى 6% من مصاريف نظام التغطية الصحية، في حين

السلك الابتدائي.

وبالإضافة إلى ذلك، يتميز السلك الابتدائي بالوسط القروي بظاهرة الأقسام المتعددة المستويات، وقد بلغ عددها أزيد من 27.000 قسم، منها 24% قد يصل عدد المستويات المدرسة بها ما بين 3 و6 مستويات.

كما أسفر فحص وضعية المؤسسات التعليمية حسب المعطيات الإحصائية، على عدم استغلال أزيد من 16.000 حجرة في وضعية جيدة لأغراض التدريس، أي ما يناهز 10% من مجموع الطاقة الاستيعابية من الحجرات الدراسية على المستوى الوطني.

وفي المقابل يتم استغلال أكثر من 9000 قاعة للتدريس رغم حالتها المتردية، ويترتب عن هذه الإختلالات انعكاسات سلبية على السير العادي للتدريس نذكر منها أساسا:

- حذف نظام الأفواج بالنسبة للأعمال التطبيقية في المواد العلمية؛
- تخفيض عدد الساعات النظامية المخصصة لتدريس بعض المواد، والذي وصل في بعض الحالات إلى النصف أو في أقصاها إلى تعليق تدريس بعض المواد؛

- هناك كذلك تدريس بعض المواد من طرف مدرسين متعاقدين أو غير متخصصين، أو مدرسين متدربين بدون تكوين مسبق.

وبناء على نتائج البحث الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات، يتضح أن الأسباب الرئيسية لهذه الإختلالات تعزى بالأساس إلى ضعف التخطيط المدرسي وغياب نظام معلوماتي مندمج وفعال وعدم ضبط الحاجيات من المؤسسات التعليمية من قبيل. التأخر في إنجاز أشغال البناء وتوسيع المؤسسات التعليمية، وفتح مؤسسات تعليمية رغم عدم استكمال أشغال البناء بها، وكذا إغلاق مؤسسات تعليمية حديثة البناء بسبب نقص عدد التلاميذ المسجلين بها.

كما تعزى الإختلالات إلى عدم احترام عدد ساعات التدريس النظامية، فقد بينت مراجعة جداول الحصص لعينة من 65 ألف مدرس بالسلك التأهيلي والإعدادي، أن أغلبية هؤلاء المدرسين لا يقومون بتدريس عدد الساعات الأسبوعية الواجبة، حيث أن 40% من عينات مدرسي السلك التأهيلي يدرسون أقل من 14 ساعة أسبوعيا بدل 21 ساعة نظاميا، و42 من عينة المدرسين بالسلك الإعدادي يدرسون 18 ساعة في الأسبوع عوض 24 ساعة نظاميا.

كما يلاحظ ضعف التدبير في الموارد البشرية، حيث يفتقد نظام تحديد الحاجيات للدقة والشمولية اللازمين، كما أن الحركات الانتقالية للمدرسين تعالج أساسا بناء على معايير اجتماعية وعائلية أكثر منها لتلبية حاجيات المنظومة التربوية.

وفي نفس السياق، يتم الترخيص بالتقاعد النسبي دون مراعاة الحاجيات، إذ على سبيل بلغ عدد المستفيدين من التقاعد النسبي 6614

مدرسا خلال السنة الماضية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كما تعلمون، وضعت الدولة برامج للدعم الاجتماعي تهدف إلى تشجيع التمدن ومحرارية الهدر المدرسي، خصوصا بالنسبة للتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة، وقد تبين أن التدابير المتخذة في هذا الإطار برسم السنة الدراسية الحالية، تعاني من عدة إختلالات في جل أشكال الدعم الاجتماعي. فيما يتعلق بالداخليات، تدل المعطيات على أن 566 إعدادية بالوسط القروي لا تتوفر على داخليات خلافا لتوصيات ميثاق التربية والتكوين، وحين تتواجد الداخليات، فإننا نسجل، إما تجاوز الطاقة الإيوائية كما هو الشأن بالنسبة لأكثر من 200 داخلية، قد يبلغ هذا التجاوز في البعض منها إلى الضعف، مما يؤدي إلى إيواء التلاميذ في أماكن غير لائقة، أو بالعكس نسجل ضعف استغلال الطاقة الإيوائية المتوفرة كما هو الشأن بالنسبة لتقريبا 240 داخلية، منها وحدات لا تستغل إلا بنسب ضئيلة من طاقتها الاستيعابية، كإلى غير 4%، كما يواجه المسؤولون على الداخليات صعوبة كبيرة لإيواء وإطعام تلاميذ في ظروف مقبولة بدعم مالي ضئيل في حدود 14 درهم لكل تلميذ في اليوم.

كما نلاحظ نفس الصعوبات بالنسبة للمطاعم المدرسية، حيث زيادة على هزلة مستوى الدعم الذي لا يتعدى 1.40 درهم لكل تلميذ في اليوم، لا توجد أماكن مخصصة للمطاعم المدرسية بأكثر من 7000 مؤسسة تعليمية. ومن بين الإختلالات التي تسجل أيضا، التأخر الحاصل في توزيع الأدوات واللوازم المدرسية على المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة، حيث يمكن أن تفوق مدة التأخير في بعض المؤسسات شهرين على انطلاق الموسم الدراسي.

حضرات السيدات والسادة النواب المستشارون المحترمون،

يعتبر برنامج "تيسير" من أهم برامج الدعم المدرسي، فهو يهدف إلى تخفيف الأسرة الفقيرة والمعوزة على تدرس أطفالها عن طريق مدمج بمنح تتراوح مستوياتها من 60 إلى 100 درهم عن كل طفل بالسلك الابتدائي، 140 درهم بالسلك الإعدادي، حيث تصرف كل شهرين على مدى عشرة أشهر في السنة، ورغم أن البرنامج لا يغطي سوى فئة محدودة من المستحقين، إضافة إلى مستويات الدعم الغير المحفزة، فقد اضطرت الوزارة إلى وقف المنح المستحقة لما يزيد عن 860 ألف تلميذ منذ سنتين، وذلك نظرا لتراكم متأخرات الأداء ولضعف الميزانية المخصصة التي بقيت في حدود 500 مليون درهم سنويا منذ سنة 2014.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال الدعم الاجتماعي، فإن نسب الهدر المدرسي والانتقطاع عن الدراسة لا تزال مرتفعة، حيث يفوق معدل المنقطع عن الدراسة خلال السنوات الدراسية الخمس الأخيرة ما يفوق 300 ألف تلميذ سنويا، أغلبهم في الوسط القروي، ومن المسجلين بالسلك الإعدادي على وجه الخصوص، مما يدل على أن هذه الإشكالية

لذا فإننا مدعوون إلى تعبئة شاملة من أجل التنزيل الإيجابي والفعال لهذه المبادئ على كافة المستويات، وبالخصوص على مستوى أجهزة الدولة ومصالحها العمومية حتى تتمكن من الإستجابة لانتظارات المواطنين.

وقبل أن أختتم هذا العرض، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالتعاون الجاد والبناء القائم مع المؤسسة التشريعية على جميع الأصعدة وخاصة في مجال المساعدة التي يقدمها المجلس للبرلمان طبقاً لأحكام الدستور.

كما أود أن أؤوه بالدعم المتواصل للحكومة قصد تعزيز المحاكم المالية بالوسائل البشرية والمادية من أجل أداء المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.

وقفنا الله جميعاً لما فيه الخير تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً.

باسمكم جميعاً، شكراً للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، شكراً للسادة أعضاء الحكومة، شكراً للسيدات والسادة البرلمانيين.

رفعت الجلسة.

تلازم منظومتنا التربوية بصفة بنيوية، إن ظاهرة الهدر المدرسي تطرح تحديات متعددة الأبعاد، ليس فقط بالنسبة لمردودية السياسات التعليمية، بل كإحدى الآفات التي يعاني منها مجتمعنا.

ونظراً لكلفتها الباهظة اقتصادياً واجتماعياً، فإن التصدي لها يكتسي صبغة الاستعجال، لهذا ولذا، فإننا نهبب للحكومة أن تولي عناية خاصة لهذا الموضوع، بأن تدرس إمكانية الرفع من الموارد المرصودة ضمن الميزانية لفائدة برامج الدعم المدرسي واتخاذ التدابير اللازمة، قصد تحسين المستويات المرجعية للدعم الجاري بها العمل حالياً، وكذا العمل على توسيع أعداد المستفيدين من هذا البرنامج، حيث أبانت التجربة عن فعاليتها في تشجيع الأسر المعوزة على تدرس أطفالها، ومن شأن دعم هذه المبادرة أن يمكن من تحمل نفقات أكبر في مواجهة الانعكاسات السلبية والخطيرة لهذه الظاهرة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كرس دستور المملكة مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة باعتبارها قيماً سامية تهدف خدمة المصلحة العامة وحماية المال العام، كما تعتبر النهج الأمثل لتعميق مسار التجربة الديمقراطية ببلادنا، وتحسين جبهتها الداخلية.